

الذهب المذاب في مذاهب النحاة ودقة الإعراب

الذهب المذاب في مذاهب النحاة ودقة الإعراب

للشيخ يوسف بن حمزة الكوراني
دراسة وصفية نقدية

القسم الأخير

بقلم د. ناصر إبراهيم النعيمي *

سادساً: ترتيب المسائل:

لم يسلك الكوراني منهجاً أو نسقاً واضحاً محدداً في ترتيب المسائل، بل تكاد تكون موزعة توزيعاً عشوائياً إلى حدٍّ ما، فلا هي مرتبة ترتيباً نحوياً: المرفوعات، المنصوبات، المجرورات ...، ولا مرتبة ترتيباً صرفياً: الاسم، والفعل، والحرف، ولا ترتيباً أبثثياً، أو أبجدياً.

لذلك فقد كان الوصول إلى المسألة الخلافية في الكتاب لا يتأتى إلا بعد جهد ومشقة، الأمر الذي دفعني إلى وجوب تيسير الوصول إلى

المسألة، أو تحديد حقلها، ففُتتْ بتقسيم وتبويب المسائل على المادة الأساسية للكلم، وهي: الاسم، والفعل والحرف؛ ليكون أقرب تناولاً من ترتيبه. وزيادة في الفائدة فقد أُشرت إلى رقم المسألة في كتاب الإِتصاف؛ لأنَّ الكوراني نسج على منوال الإِتصاف، و كرر مسائله بأعيانها. فإليك هذا التصنيف:

تصنيف مسائل الذّهب المذّاب على أقسام الكلام

الرقم	اسم المسألة	رقمها في الإِتصاف
١	الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم .	١م
٢	الاختلاف في أصل الأسماء الستة .	٢م
٣	الاختلاف في إعراب المثني والجمع بالحروف .	٣م
٤	الاختلاف في جمع العلم المذكر الذي آخره تاء التانيث جمع مذكر سالماً.	٤م
٥	الاختلاف في الاسم المقصور إذا كثرت حروفه هل تسقط ألفه عند التثنية.	١١٠م
٦	القول في علة حذف علامة التانيث في نحو: طالق، وطامث، وحائض.	١١١
٧	القول في علة حذف الواو من: بَعْدُ وَيَزْنُ، وأمثالها.	١١٢م
٨	القول في وزن ((الصَّمَحَ والدمَكَمَك)) وأمثالها.	١١٣م

الذهب المذاب في مذاهب النحاة ودقة الاعراب

الرقم	اسم المسألة	رقمها في الانصاف
٩	القول في الاسم الذي زادت حروفه على الثلاثة، كـ: جعفر ، أين الزيادة ؟.	م ١١٤
١٠	القول في وزن (السَيِّد ، والمَيِّت ، والهيِّن)	م ١١٥
١١	القول في وزن (الخطايا) وأمثلتها.	م ١١٦
١٢	القول في رافع المبتدأ والخبر.	م ٥
١٣	القول في عامل الرفع في الاسم الذي تقدّم عليه الظرف ، هل يرفع بالظرف أم بماذا ؟	م ٢٩
١٤	القول في تحمّل الخبر الجامد ضمير المبتدأ.	م ٧
١٥	القول في إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه.	م ٨
١٦	هل يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه.	م ١٠
١٧	القول في عامل الرفع في الاسم الواقع بعد لولا.	م ١٠
١٨	القول في العامل في نصب المفعول به.	م ١١
١٩	علام ينتصب خبر (كان) وثاني مفعولي ظننتُ.	م ١١٩
٢٠	القول في ناصب الاسم المشغول عنه.	م ١٢
٢١	هل يجوز تقديم خبر ما زال وأخواتها عليهن ؟	م ١٧
٢٢	هل يجوز تقديم خبر ليس عليها ؟	م ١٨

الرقم	اسم المسألة	رقمها في الاتصاف
٢٣	هل يجوز تقديم مفعول اسم الفاعل على حرف النفي؟	٢٠م
٢٤	هل يجوز تقديم معمول الفعل عليه؟	٢١م
٢٥	هل يجوز العطف على موضع اسم (إنّ) ومحله قبل تمام الخبر؟	٢٣م
٢٦	هل يجوز تقديم معمولات عندك ، وعلك ، ودونك عليها ؟	٢٧م
٢٧	القول في أصل المشتقات ، المصدر أم الفعل .	٢٨م
٢٨	العامل في نصب الظرف الواقع خبراً للمبتدأ .	٢٩م
٢٩	القول في عامل النصب في المفعول معه .	٣٠م
٣٠	هل يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر؟	٣١م
٣١	هل النصب واجب في الصفة إذا كرّر الظرف التام ، وهو خبر المبتدأ ؟	٣٣م
٣٢	هل يجوز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً ؟	١٢٠م
٣٣	القول في العامل في المستثنى النصب .	٣٤م

الذهب المذاب في مذاهب النحاة ودقة الإعراب

الرقم	اسم المسألة	رقمها في الاتصاف
٣٤	هل يجوز بناء (غير) على الفتح في كل موضع يحسن فيه (إلا) .	م ٣٨
٣٥	القول في (سواء)، هل هي اسمٌ أو ظرف؟	م ٣٩
٣٦	القول في (كم) هل هي مركبة أم مفردة؟	م ٤٠
٣٧	إذا فصل بين (كم) والاسم بظرف أو جار ومجرور، هل يكون الاسم مخفوضاً؟	م ٤١
٣٨	هل يجوز إضافة (التَّيْف) إلى العشرة؟	م ٤٢
٣٩	هل يجوز دخول (أل) على طرفي العدد المركب؟	م ٤٣
٤٠	هل يجوز أن يقال : ثالث عشر ثلاثة عشر؟	م ٤٤
٤١	القول في المنادى المفرد العلم: معرب أم مبني.	م ٤٥
٤٢	القول في نداء الاسم الحلي بـ (أل).	م ٤٦
٤٣	هل يجوز ترخيم المضاف؟	م ٤٨
٤٤	هل يجوز ترخيم الاسم الثلاثي؟	م ٤٩
٤٥	ترخيم الرباعي الذي ثالثه ساكن.	م ٥٠
٤٦	هل يجوز ندية النكرة؟	م ٥١

الرقم	اسم المسألة	رقمها في الاتصاف
٤٧	هل يجوز إلغاء علامة الندبة على الصفة؟	م ٥٢
٤٨	اسم (لا) المفرد النكرة : معرب أم مبني؟.	م ٥٣
٤٩	القول في إعراب الاسم الواقع بعد (مَذاً، مِنْذُ) .	م ٥٦
٥٠	هل يجوز الخفض في القسم بإضمار حرف الخفض من غير عرض ؟	م ٥٧
٥١	القول في (أيمن) في القسم مفرد أم جمع.	م ٥٩
٥٢	هل يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف ، وحرف الخفض؟	م ٦٠
٥٣	هل يجوز إضافة الشيء إلى نفسه؟	م ٦١
٥٤	كلا وكلتا متنيان لفظاً ومعنى أو أتتهما معنى فقط؟	م ٦٢
٥٥	هل يجوز تأكيد النكرة تأكيداً معنوياً؟	م ٦٣
٥٦	هل يجوز العطف على الضمير المخفوض؟	م ٦٥
٥٧	العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام.	م ٦٦
٥٨	هل تأتي (أو) بمعنى (الواو) وبمعنى (بل)؟	م ٦٧

الذهب المذاب في مذاهب النحاة ودقة الإعراب

الرقم	اسم المسألة	رقمها في الاتصاف
٥٩	هل يجوز صرف (أفعل) التفضيل في ضرورة الشعر؟	٦٩م
٦٠	منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر هل يجوز؟	٧٠م
٦١	القول في علة بناء (الآن)	٧١م
٦٢	القول في رافع الفعل المضارع.	٧٤م
٦٣	عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية.	٧٦م
٦٤	عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية.	٧٥م
٦٥	عامل الجزم في جواب الشرط.	٨٤م
٦٦	عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية.	٨٥م
٦٧	هل يجوز تقديم اسم مرفوع ، أو منصوب في جملة جواب الشرط وما يترتب عليه؟	٨٦م
٦٨	القول في تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط.	٨٧م
٦٩	هل يجازى بـ كيف؟	٩١م

الرقم	اسم المسألة	رقمها في الاتصاف
٧٠	وضع الاسم في (إذا) و(الذي).	م ٩٥
٧١	الاسم المفرد من (هو) و(هي).	م ٩٦
٧٢	المسألة الزنبورية.	م ٩٩
٧٣	إعراب ضمير الفصل.	م ١٠٠
٧٤	أي : الموصولة معربة دائماً ، أو مبنية أحياناً.	م ١٠٢
٧٥	هل تأتي أسماء الإشارة أسماء موصولة.	م ١٠٣
٧٦	هل يكون للاسم المحلى (بآل) صلة الموصولة؟	م ١٠٤
٧٧	أيهما أعرف : الاسم المبهم أم الاسم العلمي؟	م ١٠١
٧٨	همزة بين بين متحركة أم ساكنة؟	م ١٠٥
٧٩	هل يجوز تقديم الفاعل على الفعل؟	م ١٠٦
٨٠	هل يوقف بنقل الحركة على المنصوب المحلى بآل الساكن ما قبل آخره ؟	م ١٠٦
٨١	القول في أصل حركة همزة الوصل.	م ١٠٧
٨٢	هل يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها ؟	م ١٠٨
٨٤	هل يجوز مد المقصور؟	م ١٠٩

الذهب المذاب في مذاهب النحاة ودقة الإعراب

سابعاً : منهج العرض في المسألة الواحدة:

يصدر الكوراني في عرضه للمسألة الخلافية عن منهج يكاد يكون مطرداً ؛ فهو يسير في طريق واضحة يلتزمها غالباً وهي :

١- يبدأ بعرض موقف الكوفيين، ويتبعه بالحجج، والأدلة، أو الشواهد اللغوية، إن وجدت .

٢- عرض موقف البصريين ، وبيان أدلتهم وشواهدهم باقتضاب .

٣- الرد على بعض الشواهد والحجج التي يخالف أصحابها، وهذا المضمار جاء ضيقاً، وغير مطرد، فغالباً ما يميل الكوراني إلى التزام الصمت في مسائله الخلافية، وقليلاً ما يتعرض إلى مناقشة المسألة أو تحليلها^١ .

ثامناً: شواهد الكوراني :

تعدّ الشواهد اللغوية أداة لها قيمتها في مساعدة النحوي في حسم المسائل الخلافية، والترجيح بين الآراء؛ فالشواهد ضرورية جداً في مباحث النحو عامة، فهي عصب هذا العلم ودعامته التي يقوم عليها، ومبحث الخلاف خاصة، لإجراء عملية الترجيح والتغليب في الحكم والاختيار، فللشواهد وظيفتان أساسيتان هما :

الأولى: إثبات واقع اللغة في مستوياتها: الأصوات، والصرف، والنحو،

والثانية: أنها مأخذ ضوابط اللغة وحدودها، وسنن أهل السليقة فيها^١. وشواهد الكوراني تكاد تكون معدومة، فقد كانت قليلة جداً في مجملها، فهي لا تتجاوز (١٣) ثلاثة عشر شاهداً لغوياً، وقد اقتصر على نوعين من الشواهد اللغوية هما: القرآنية والشعرية وتوزعت وفق الكشف الآتي:

الفئة	الكوفيون	البصريون	الكوراني	المجموع
عدد الشواهد القرآنية	٥	٢	—	٧
النسبة المئوية	٧١	٢٩	—	١٠٠
عدد الشواهد الشعرية	٦	—	—	٦
النسبة المئوية	١٠٠	—	—	١٠٠

ولعلّ السبب في قلة شواهد الكوراني يرجع إلى منهجه الواضح الذي التزمه منذ بداية كتابه إلى نهايته، والذي يتمثل في الاختصار، وتجنبه الإطالة والغوص في الشرح والتحليل، أو ذكر الحجج، فافتصر على ذكر رؤوس المسائل عند الفريقين، وترك ما أورده على آرائهم من الشواهد؛ "طلباً للاختصار واعتماداً على أن الاشتهار قد يُغني عن الالتفات والاعتبار"^٢.

^١ - انظر: الاحتجاج بالشعر في اللغة: ص (٤٧).

^٢ - انظر الذهاب المذاب، ص ٩٤.

الذهب المذاب في مذاهب النحاة ودقة الإعراب

أما بالنسبة إلى موقف الكوراني من هذه الشواهد فقد أعفى نفسه من مناقشتها ، وللتدليل على ذلك نورد بعض الأمثلة :

أ- قال في المسألة الرابعة والأربعين: ((والكوفيون إلى أن (إلا) يكون بمعنى (الواو)، نحو قوله تعالى: ﴿لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا﴾^١.

والمعنى : أي ولا الذين ظلموا، والبصريون إلى أنه لا يكون بمعنى الواو ، بل يكون بمعنى لكن، والاستثناء منقطع^٢

ب- ومن ذلك قوله في المسألة السادسة والسبعين: ((والكوفيون إلى أنه يجوزُ العطفُ على المُضمرِ المرفوعِ المتصل، نحو: جئتُ وزيدٌ، والبصريون إلى أنه لا يجوز من غير تأكيد؛ ولا فصل، نحو: ﴿سَيَصْلَى نَاراً ذَاتَ لَهَبٍ وَامْرَأَتُهُ﴾^٣.

ج- وقوله في المسألة الثانية والأربعين: الكوفيون: أي أكثرهم، إلى جواز ((تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً مُتصرفاً، نحو: وما كان نفساً بالفراق تطيبُ^٤، وأكثر البصريين إلى أنه لا يجوز)). وأكثر البصريين إلى أنه لا يجوز [^٥.

^١- سورة البقرة آية ١٥٠.

^٢- الذهب المذاب ١٢٢.

^٣- سورة المسد الآيتان ٣-٤.

^٤- وصدر البيت: أتَهَجُرُ سلمى للفراق حبيبها، انظر المسألة: الإتصاف، م ١٢٠، والتبيين م ٦٥، وانتلاف النصرة ٣٨.

وأما بخصوص نسبة الشاهد الشعري إلى صاحبه، فقد اكتفى الكوراني بنسبة ثلاثة أبيات منها، فقط^١، وقد أوردها لعدم موقف، أو رأي أحد الفريقين.

تاسعا: المذهب النحوي للكوراني:

ربما يكون من الصعب أن نهتدي إلى مذهب الكوراني النحوي، فهو لا يدعنا نستشف مذهبه النحوي في البحث والدراسة لهذا الكتاب؛ لأنه يكتفي بعرض مسائل الخلاف، والقيام بدر الناقل للآراء، بل كان لا يعمل فكره في المسألة، أو الآراء الواردة فيها، فيقف منها موقف الراوي فقط، وحتى عباراته ليس فيها ما يوحي إلى أنه يسير، أو يميل إلى أي من المذاهب النحوية، فهو أحياناً يأخذ، برأي البصريين، ويتمثل ذلك بتعليقه لإعراب المضارع (أعوذ) حيث تبنى رأيهم^٢، ولكنه تبنى رأي الكوفيين في إعراب البسمة، حيث ذهب إلى أن ((بسم)) الجار والمجرور متعلقة بفعل مقدر هو ((اقرأ))، حيث وصف ذلك بالقول المختار^٣، ومعروف أن تعلق الجار والمجرور بفعل هو رأي الكوفيين وتعلقه ((باسم)) هو رأي البصريين.

وبناءً على ما تقدّم، فإني أعتقد أن عدم وجود أمارات الإلحاق الواضحة على المذهب النحوي عند الكوراني؛ لكون شخصيته غير واضحة في كتابه، بل كانت مطمسة إلى حدّ ما، يفضي بنا إلى وجوب السكوت عن

^١- انظر: المصدر السابق، م (١٤٤)، ص ١١٥، ١٥٢، ١٥٤.

^٢- انظر: المصدر السابق ٤٩.

^٣- المصدر السابق ٤١.

الذهب المذاب في مذاهب النحاة ودقة الإعراب

مذهبه، حتى يبين ما يمكن اعتماده في تثبته. أضف إلى ذلك أن الكوراني من النحاة المتأخرين الذين عاشوا على ما جاء به المتقدمون، يرجحون ويختارون من الآراء ما يروونه مناسباً وإن كانوا يعتزون أو يميلون إلى مذهب دون آخر.

الخصائص العامة لصنيع الكوراني:

إنَّ الباحث في مسائل كتاب الكوراني يخرج بما يأتي:

١- أقبل الكوراني على كتاب الإِتصاف يختصر مسائله ويختزلها، فقد أورد (١١٨) ثماني عشرة مسألة ومائة مسألة من الإِتصاف، وزاد عليها مسألة واحدة فقط، فكان كتابه مجرد إعادة طبع لكتاب الإِتصاف.

٢- اقتصر الكوراني على الاهتمام بابرار رؤوس الفكرة في المسألة، فهي وحدها تطفو وتظهر في كتابه، فلا يستوف كل جوانب المسألة، ولا يأت بأراء النحاة المخالفين، بل يميل إلى ذكر الأعم الأغلب؛ بناءً على المنهج الذي اتبعه، والفئة التي توجه إليها في كتابه.

٣- يكتفي الكوراني بدور العارض أو الناقل للآراء، فلا يتدخل بإبداء رأيه، وإنما وقف منها موقفاً حيادياً، ودون أن يرجح رأياً على آخر، أو يعلل رأياً ما، وإنما عرضها عرضاً سريعاً مقتضباً، لذلك كانت شخصيته غير واضحة في الكتاب، فهو يمرُّ على المسائل مرّاً سريعاً.

٤- التخفيف كثيراً من الشواهد، فلا نجد إلا [القليل النادر، فقد اكتفى بثلاثة عشر شاهداً، وهذا قليل جداً إذا ما قيس بعدد المسائل.

٥- لم يذكر الكوراني شيئاً عن مصادره، بل كان يسوق الرأي أو القول بقوله : قال الكوفيون، قال البصريون، ولعله لم يكن يرى حاجة لذكر مصادره وحججه ما دام همّه نقل مضمون كتاب الإصناف، نقلاً موجزاً .

وبعد، فمهما يكن من اقتضاب مسائل الكوراني والاقتصار على الجانب العام لطرفي الخلاف في الغالب، والابتعاد عن الشرح والتطويل، وذكر الحجج، والشواهد، فإنّ هذا النوع من التأليف يخدم الغرض التعليمي خير خدمة، في التّحصيل العلمي للمبتدئين الذين توجّه إليهم بكتابه هذا، فالمبتدئ لا يجوز أن نفصل له المسائل والآراء، لأنّ هذا لا يتناسب وقدرته على التّحصيل، فمعرفة الاتجاه العام لكلّ مذهب عوناً على الإمام بالمسائل الخلافية، وسهولة استحضارها، وحفظها، وهذا يكفي، أمّا المتخصص فهو الذي تهّمه هذه التفاصيل الدقيقة.